



على الرغم من أن البيان الرئاسي الأميركي الروسي الجديد بشأن سوريا، المعلن أخيرا في فيتنام، لم ينطوي على خطة أو جدول زمني محدد للحل السياسي، إلا أنه انطوى على تفاهم أولي، يكرس الحضور والتدخلات الأميركيّة ويشرعنها، من جهة، ويحد من التفرد الروسي، ويقيّد طموحاته في فرض تصوره لحل الصراع في سوريا وعليها، من جهة ثانية .

انطوى البيان القصير (347 كلمة) على توازن بين المطالب الأميركية والروسية، وعلى محددات الحل السياسي وأسسه (محاربة الإرهاب، الحل السياسي، تطبيق القرار الأممي رقم 2254، تغيير الدستور، انتخابات شفافة ونزيهة بإشراف دولي، اشتراك السوريين في الشتات في الانتخابات). في تعبير عن توافقٍ مرحليٍّ بين الطرفين، في ضوء إدراك الجانب الروسي استحالة تمرير حل سياسي، من دون موافقة إقليمية ودولية، أميركية خصوصاً، ومن دونأخذ توازن القوى الذي فرضه الحضور الأميركي النشط على الأرض السورية، وتخوفه من خطط واشنطن تعزيز حضورها العسكري شمال سوريا وشرقها وجنوبها، بعد إلهاق الهزيمة بـ "داعش"، خصوصاً بعد أن بلغت لعبة إدارة المنافسات الإقليمية، واستثمارها في إزاحة دول الخليج العربي والولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى الهامش، طريقاً مسدوداً، وتلمس ممانعة النظام السوري الذي يستطيع مقاومة ضغوطه، مستفيداً من وجود راعٍ ثان له (إيران)، ومن تطابق مواقفه مع مواقف الراعي الثاني، وتوظيفه ذلك في المناورة والتكتكة بين الراعيَين، وإطلاق واشنطن إشاراتٍ عن تحضيراتها للمشاركة في الحل السياسي، وأضطراره (الروسي) إلى مشاركة الولايات المتحدة وتركيا والأردن ومصر في اتفاقات خفض التصعيد، والإقرار بمصالح هذه الدول، ومصالح إسرائيل كذلك، والتمسّك بالتحالف والتنسيق الميداني مع إيران، للاستفادة من قدراتها الميدانية في الحصول على

بعض مطالبه، من جهة، وللتغذية مخاوف الدول العربية لدفعها إلى القبول بتوجهاته وتصوراته، من جهة ثانية، وإقرار أميركي بأهمية التفاهم مع الجانب الروسي، تحضيراً لما بعد "داعش"، وحماية لقواتها المنتشرة على الأرض السورية وشرعنة وجودها، خصوصاً أن الجانب الروسي بدأ إثارة قضية وجود هذه القوات، باعتباره وجوداً غير شرعي، وتوظيف التعاون مع روسيا في سوريا في حل بعض الملفات الإقليمية والدولية الساخنة (كوريا الشمالية، إيران، الصين، أفغانستان) بمشاركة .

جاء البيان الرئاسي لضبط حركة القوى على الصعيدين، العسكري والسياسي، وإشاعة مناخ هادئ وبيئة مواتية للولوج في مفاوضاتٍ من أجل حل سياسي للصراع في سوريا وعليها، بدءاً من الاتفاق على مفاوضات جنيف التي ترعاها الأمم المتحدة، إطاراً وحيداً لهذا الحل، ما يعني وضع حد لمحاولات روسيا الحثيثة إيجاد مسارات أخرى، وتسللها روسيا بهذا المسار، بعد أن أدركت قدرة الولايات المتحدة على عرقلة خططها ومشاريعها للحل السياسي في سوريا، وقلب الطاولة على جهودها، وتحريك قوى حليفة لاستنزافها عسكرياً، وإغرائها في حربٍ تريد الخروج منها بأقل الخسائر، في حال أصرّت على فرض تصورها، وإدراكتها أهمية التفاهم على حل مع واشنطن في ترجيح مصالحها على مصالح إيران في سوريا.

هذا بالإضافة إلى إدراكتها أهمية التوافق الإقليمي والدولي، في مواجهة تبعات إعادة الإعمار وتتكلفتها الباهظة (قدرتها جهات دولية بين 200 و350 مليار دولار) والتخليص من التوجه الإقليمي والدولي، لإلزامها بإعادة إعمار ما تسببت في تدميره. انحازت الولايات المتحدة بدورها إلى هذا التفاهم والتوافق لإرساء آلية تبريد الصراع، تدشيناً لدورٍ تريد لعبه في حلٍ يحقق تصورها القائم على معايير "لا غالب ولا مغلوب"، وهو ما دفعها إلى التخلّي عن قرارات دولية ذات صلة، لأن التمسك بها يتعارض مع النتيجة المتوقّعة، مثل بيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن 2218.

لتحفظات قوى الثورة والمعارضة على محتوى البيان، والخيارات التي يروجها، وجاهة وأحقية في ضوء تصورها للحل المنسجم مع تطلعات الشعب السوري وقواته السياسية والاجتماعية، لكنها بحاجة إلى عدم الاكتفاء بالنقد والتدبّر، بحاجة إلى فهم خلفيتها ونقطات ضعفها والزوايا الممكنة لاختراقها، والتحرّك العملي للتأثير على الواقع والموافق، احتواء لمخاطرها وتحقيقاً لتصورها.

المصادر: